

تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف تشغيلهم

ملخص تنفيذي

أجبر تدهور الوضع الأمني والإنساني في سوريا جراء الأزمة المستمرة آلاف السوريين على النزوح بحثاً عن ملجأ في البلدان المجاورة، ومنها لبنان. وتشير تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان ارتفع مع أوائل عام ٢٠١٤ إلى ٩٢٧,٦٣٨ لاجئاً، وبلغ عدد المسجلين منهم لدى المفوضية ٨٧٩,٩٠٧ لاجئاً، وهو ما يعادل نحو ٢١ في المائة من إجمالي سكان لبنان. وفيما لم يصادق لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، تتبع الحكومة سياسة "الحدود المفتوحة" التي يمكن من خلالها للاجئين السوريين المسجلين العيش والعمل في لبنان. وينطوي ذلك على أثر اجتماعي واقتصادي كبير على لبنان، بما فيه على سوق العمل.

وبغية تقييم هذا الأثر وتحديد تداعيات ازدياد أعداد اللاجئين السوريين (وكثير منهم يبحث عن عمل)، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة تقييمية لأثرهم ومسحاً لوضع تشغيلهم في أربع مناطق هي عكار، وطرابلس، والبقاع، والجنوب. وكان الهدف من ذلك هو فهم الوضع الناشئ للأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين. وركزت الدراسة على ملف توظيف اللاجئين والأثر المحتمل لمشاركتهم الاقتصادية على سبل معيشة المجتمعات المحلية المضيفة لهم وجمعت بيانات من ٤٠٠ أسرة تضمنت ٢٠٠٤ فرداً. واستكملت استبيانات شبه منظمة باستخدام مقابلات شخصية شملت جميع أعضاء تلك الأسر.

وكشفت الدراسة عن عدد من النتائج البارزة مؤكدة إلى حد كبير الأدلة المستنتجة من حالات فردية بشأن ظروف معيشة اللاجئين السوريين وأثرهم على المجتمعات المحلية المضيفة. فمعظم اللاجئين السوريين يعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ذات موارد رزق محدودة. وفي البداية، أقام عدة لاجئين مع أقربائهم وأصدقائهم، لكن مع استمرار الأزمة لفترة طويلة، اضطروا إلى استئجار مساكن صغيرة بأسعار مرتفعة وأحياناً إلى تقاسم السكن نفسه مع أسر أخرى. وليس من بديل أمامهم سوى الانتقال إلى المخيمات الفلسطينية أو الأبنية المهجورة، أو العيش في خيم.

وتُظهر الدراسة بأن غالبية اللاجئين السوريين هم من الشباب والأطفال، إذ يقل عمر أكثر من نصفهم عن ٢٤ عاماً. والتحصيل العلمي للاجئين عموماً متدنٍ. فثلثهم إما أميٌّ، أو لم يذهب إلى المدرسة على الإطلاق. و٤٠ في المائة منهم حاصل على تعليم ابتدائي، فيما تبلغ نسبة الجامعيين ٣ في المائة فقط. ويبدو أن هذه السويات التعليمية متماثلة بين الذكور والإناث. علاوة على ذلك، لم يلتحق عدد كبير من الأطفال السوريين بالمدارس في لبنان، إذ تشير التقديرات

إلى أن نسبة الالتحاق بالمدرسة لا تتجاوز ٣١ في المائة. ويواجه الطلاب السوريون عدة عقبات، منها عدم قدرتهم على تحمل الرسوم المدرسية، وصعوبة الذهاب إلى المدرسة، فضلاً عن الاختلافات في المناهج التعليمية واللغة.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن ٤٧ في المائة من اللاجئين في سن العمل عاطلون عن العمل رغم أن أغلبهم كان لديه عمل في سوريا قبل الأزمة. ويشهد جنوب لبنان أعلى نسبة للسكان العاملين، وعكار أدناها. ويرتفع معدل البطالة في صفوف اللاجئين السوريين، لاسيما لدى النساء حيث يبلغ ٦٨ في المائة. ونظراً لغياب رب الأسرة في أغلب عائلات اللاجئين، أصبح لزاماً على النساء أن تبحثن عن عمل. ولكنهن مازلن يواجهن عبئاً إضافياً هو رعاية الأطفال، ما يعيق حصولهن على عمل. وفي واقع الأمر، لا يعمل حالياً في لبنان إلا ٦ في المائة من إجمالي اللاجئين السوريين اللواتي تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً.

ويعمل العمال السوريون بشكل رئيسي في الزراعة أو في خدمات شخصية أو محلية وعلى نطاق أصغر في البناء. وتمنحهم هذه المهن دخلاً قليلاً دون أي ضمان أو حماية، ما يعكس مهاراتهم المتدنية. وتبين الدراسة بأن اللاجئين يميلون إلى العمل في المهن نفسها التي كانوا يعملون فيها قبل الأزمة. ويعمل معظم اللاجئين في القطاع غير المنظم، حيث أن ٩٢ في المائة منهم ليس لديهم عقد عمل، كما أن ٥٦ في المائة منهم يعمل بشكل موسمي أو أسبوعي أو يومي. ولا يحصل على أجور شهرية منتظمة سوى ٢٣ في المائة منهم.

ويبلغ متوسط الأجر الشهري للاجئين السوريين ٤١٨,٠٠٠ ليرة لبنانية، والوسطي هو ٤٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. وتوجد فجوة كبيرة بين الجنسين لأن أجور الإناث أدنى من أجور الذكور بنسبة ٤٠ في المائة. وسجلت عكار وطرابلس أدنى معدلات للأجور الشهرية، في حين كان الأعلى في الجنوب. لكن هذه الأجور المتدنية تُستكمل نوعاً ما بمصادر أخرى للدخل. فقد صرح ٣٦ في المائة من الذين شملتهم الدراسة بأن لديهم مصادر أخرى للدخل، إذ يعتمدون في المقام الأول على مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو على مدخراتهم الشخصية.

وتُظهر نتائج المسح بأن اللاجئين يستغرقون وسطياً ٧٤ يوماً للعثور على عمل. وفيما تبلغ هذه المدة قرابة ١١٨ يوماً في طرابلس و٩٧ يوماً في عكار، تنخفض إلى قرابة ثلاثين يوماً في الجنوب. وتبدو العلاقات الشخصية عاملاً مهماً في إيجاد عمل، إذ عثر ٤٠ في المائة من اللاجئين العاملين على عمل من خلال معارفهم السوريين، و٣٦ في المائة من خلال معارفهم اللبنانيين.

ويؤثر ضعف الصحة والسلامة المهنية سلباً على اللاجئين السوريين. فكثير من العمال يعانون من ظرف صحي أو أكثر مرتبط بالعمل أو يتعرض للمخاطر في مكان العمل. وقد أفاد نصف العاملين بأنهم يعانون من آلام في الظهر أو المفاصل أو من إرهاق شديد، و٦٠ في المائة معرض للغبار والأبخرة، كما يعاني ٤٩ في المائة من حالات زكام أو حمى شديدة. وواجهت نسبة قليلة من العمال (١٢ في المائة) نوعاً من النزاع في العمل جراء خصومات شخصية بشكل رئيسي. وقد ذكر معظمهم بأنهم لم يتخذوا أي إجراء عند نشوب النزاع.

وأخيراً، عبر عدد قليل من العمال (١٦ في المائة) عن حاجتهم إلى التدريب لبناء قدراتهم في العمل، كما طلب عدد أكبر (٥٠ في المائة) أدوات أو معدات. وقد طلب الذكور أدوات للبناء والزراعة، بينما طلبت الإناث معدات للحياكة، وتصنيف الشعر، فضلاً عن أدوات زراعية.

ووفقاً لبحوث وأرقام رسمية مختلفة، كان للأزمة السورية انعكاسات سلبية على الاقتصاد وسوق العمل. فقد تباطأت عجلة النمو الاقتصادي، وانخفضت الاستثمارات الخاصة، وازداد العجز التجاري، فيما تراجع قطاعي العقارات والسياحة وهما أهم قطاعين. وتشكل الأزمة السورية وتدفق اللاجئين على مجتمعات محلية فقيرة في مناطق طرفية من لبنان تحديات هائلة على البلد بشكل عام وعلى المجتمعات المحلية المضيفة بشكل خاص.

وتضمنت الدراسة أيضاً اجتماعات لفريق العمل مع عمال وأصحاب عمل في الشمال والبقاع، جرى فيها تسليط الضوء على عدد من تداعيات التدفق المستمر للاجئين:

- يتركز اللاجئون السوريون بصورة رئيسية في مناطق طرفية هي تاريخياً فقيرة ومحرومة، ما يفاقم ظروف معيشتها الصعبة أصلاً.

- تُعتبر المنافسة على فرص العمل واحداً من أشد التحديات التي تواجه المجتمعات المضيفة إلحاحاً، إن لم يكن أشدها على الإطلاق. وقد تراجعت فرص العمل مع الازدياد الكبير في عدد العمال. والعمال السوريون يقبلون العمل بأجور أقل، ولساعات أطول، ودون فوائد اجتماعية، ما أدى إلى انخفاض الأجور وفرص العمل أيضاً. لكن أصحاب العمل والمنشآت اللبنانيين يستفيدون من وجود يد عاملة بأجور قليلة.

علاوة على ذلك، يفتتح بعض السوريين عدداً من المنشآت الصغيرة والصغرى في المجتمعات المضيفة. وتبيع هذه المنشآت بضائع سورية بأسعار أقل، ما يشكل تهديداً لنظيراتها من المنشآت اللبنانية.

- حلقت أسعار السلع والخدمات الأساسية. وقد أدت زيادة الطلب على المساكن المستأجرة إلى رفع الإيجار بشكل كبير. ويعزى هذا التضخم في الأسعار إلى زيادة الطلب جراء النمو السكاني، وضخ النقود والقسائم الغذائية/النقدية، وتراجع كميات البضائع الرخيصة القادمة من سوريا.

- يشكل الاكتظاظ في المجتمعات المحلية المضيفة ضغطاً كبيراً إضافياً على خدمات الرعاية الصحية والتعليم - والتي هي في الأصل قليلة ورتيبة الجودة - كي تستوعب التدفق الكبير للاجئين.

وقد وُضع عدد من التوصيات الإرشادية التي تعالج التحديات المذكورة أعلاه وتهدف إلى تحسين فرص العمل وسبل العيش للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم على حد سواء. ويتمثل الاستنتاج الرئيسي في ضرورة تلبية أي دعم مقدم لاحتياجات المجتمعات اللبنانية بالتوازي مع احتياجات اللاجئين. وتشمل أنواع الدعم المقترحة التركيز على خلق فرص العمل مع تحسين إدارة وتنظيم سوق العمل ككل في لبنان بهدف تجنب تدهور ظروف العمل بصورة أكبر. ويمكن أن يتضمن هذا الدعم برامج لخلق فرص العمل، وتعزيز الحصول على عمل من خلال برامج النقد مقابل العمل، والدعم المالي، والتنمية الاقتصادية المحلية، ومراكز العمل في حالات الطوارئ. وتشمل المشاريع الأخرى صياغة سياسات عامة مع تعزيز القدرة المؤسسية لحماية العمال اللبنانيين والسوريين من الاستغلال. ومن الضروري بناء القدرات من خلال برامج تعزيز المهارات، وتوسيع معلومات وإحصائيات سوق العمل، ووضع برامج خاصة تستهدف المرأة والشباب والأطفال.